



تسويات مع البنوك الأخرى، أو أخذ مشورة أو اعلام أصحاب الأرصدة من الاهالي، وعمدت البنوك المحلية بالتصرف وفق مزاجيتها في هذه التسويات.

وأعلنت العائلات عن حقها برفع الدعاوى القضائية خارج البلاد في حال لم ينصفها القضاء المحلي في استرداد حقوقها المسلوبة، وفق ما جاء في مقال المويهي، الذي حذّر من التعامل مع البنوك المحلية التي تتعامل بأسلوب "القمع والإستبداد والتغطرس وأسلوب الحاكم قراقوش الذي لايرد له أمر"، ولفت المويهي الانتباه إلى أن البنوك تستولي على الأسهم من دون إعلام أصحابها بسعرها، كما تحدد سعر الفائدة كيفما تشاء حتى وصلت الفائدة إلى ما بين 14 و 16 في المئة، وكل ذلك "لأغراض ومنافع شخصية".

ومن بين البنوك التي سجلت فيها هذه التعاملات "سامبا"، و"ساب"، فيما كان من بين العوائل المتضررة النمر، والمعبيد، والراجحي.